سيف ماض يصعب التخلي عنه

عبد المنعم علي عيسى

في خلال حفل العشاء الذي أقامه الرئيس اليوناني على شرف الرئيس الراحل حافظ الأسد في ٢٦ أيار عام ١٩٨٦، ألقى الأخير كلمة مهمة طالب فيها بوضع تعريف محدد للإرهاب يرسم الخطوط الفاصلة ما بينه وبين مقاومة الاحتلال التي تبيحها كل شرائع وقوانين البشر.

كانت تلك الدعوة تمثل نذيراً استباقياً يريد أن يسلط الضوء، على سيف ماض سيشكل السلاح الأجدى لواشنطن والذي ستستخدمه مراراً في الحالات التي يصعب فيها إيجاد الذرائع التي تشكل أعذاراً كافية للتدخل الأميركي في منطقة ما، أما المقصود بالذرائع هنا فهي لإقناع الشارع الأميركي فحسب لا الخارج أو القانون الدولي.

كان الرئيس الراحل يدرك من دون شك أن دعوته التي أطلقها لن تلقى آذاناً مصغية في الغرب أو لدى الأميركيين، إذ كيف يمكن لهؤلاء أن يقوموا بكسر سيف أثبت جدواه في العديد من المواقع وفي ظلاله كانت مهاجمة سورية في لبنان كانون الأول ١٩٨٣ والعدوان على ليبيا ١٩٨٦ ومن ثمة حصار نظام دانييل أورتيغا في نيغاراغوا والإطاحة به في كانون الأول ١٩٨٩، وفيما بعد سيستخدم في مواجهة التمرد الفنزويلي والتحدي الإيراني في أعقاب إعلان طهران عن إعادة تخصيب اليورانيوم آب ٢٠٠٥ وكذلك مواجهة تهديد كوريا الديمقراطية الذي ما انفك يمثل العامل المنغص الأكبر منذ الإعلان عن انتهاء الحرب الباردة ١٩٨٩ خصوصاً ما بعد شباط ٢٠٠٥ حيث ستعلن هذه الأخيرة نفسها دولة نووية، والسلسلة تطول وفي إحدى حلقاتها المهمة كان تدمير العمق العراقي الذي طالما ارتأت فيه تل أبيب خطراً يتهددها على الدوام، فكان استهداف العراق على مرحلتين ١٩٩١ و٢٠٠٣ في مؤشر يعني أن ثمة أموراً مطلوبة لم ينجزها نظام صدام ولابد من إفساح المجال أمامه لإنجازها حتى إذا ما فرغ من مهمته كان غزو العراق واحتلال عاصمته في نيسان ٢٠٠٣.

لم يكن ممكنا للدول التي يتهددها ذلك السيف أن تتخذ وضعية «مكتوف الأيدي» إزاء تلك التهديدات ولذا فقد عمل العديد منها على التعاطي معها على أنها تمثل معركة الاستقلال الثانية بعدما ثبت لديها أن معركة الاستقلال الأولى لم تنجح إلا في منحها رقماً تسلسلياً على لوائح الدول المنتمية إلى منظمة الأمم المتحدة.

دخل في العامين الماضيين استثمار ذلك السيف حيزاً جديداً لم يكن متوقعاً من ذي قبل، فالدول التي أشهر بوجهها كانت تعتبر بكل المقاييس من «عظام الرقبة» الأميركية كما يقال، أو هي تعتبر من النسيج الطري الذي يعيش عليه الكثير من الشركات الغربية والأميركية الطفيلية، بل إنه وفي أحايين عدة كان يمثل رافعة للبنتاغون نفسه عندما يعاني أزمة تمويل وهو كثيراً ما يعانيها، فقد ارتفع «سيف الإرهاب» في مواجهة الرياض علنيا بعد إقرار قانون جاستا أيلول ٢٠١٦، لمحاسبة الدول الراعية للإرهاب ومن ثم ارتفع في مواجهة الدوحة بدءاً من النصف الثاني لأيار المنصرم.

ماذا يعني هذا؟ الذي يعنيه هو أن سقف المحرمات الأميركية قد تقلص بدرجة كبيرة ما اقتضى «تحليل» الكثير مما كان محرماً في السابق ولا علاقة إطلاقاً لسلوك هؤلاء الذين أشهر بوجههم السيف في الدفع نحو القيام بذلك الفعل، فقد أعلن وزير الخارجية القطري السابق حمد بن خليفة في لقاء أجرته معه «الفايننشال تايمز» البريطانية ونشرته في ٢٠ نيسان ٢٠١٦ أن دول الخليج كانت تنفذ على الدوام مطالب وإملاءات الأميركيين دونما اعتبار لمصالحها هي، إن تقلص هذا السقف يعني أن خطر «الجوع» الأميركي قد استشرى أو هو بات يمثل هاجساً لدى الكثير من «الدينموات» المحركة للاقتصاد الأميركي، فالأمر هنا مثله مثل المحرمات الإنسانية التي ترتبط مساحاتها بالمراحل التي تمر بها، فكلما كان توافر المؤن والغذاء جيداً كانت مساحات التحريم أكبر والعكس صحيح، بمعنى أنه كلما كان وضع هذه الأخيرة سيئاً أضحت مساحات التحريم أقل لتنعدم في كثير من الحالات، ولا يبدو أن واشنطن سيطول بها الوقت لبلوغ هذه المرحلة الأخيرة.

ناجي: اتفاقات خروج النصرة وداعش من اليرموك لم تلغ ولم تفشل

الوطن

وصف الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة طلال ناجي، المعلومات التي تم نشرها حول إخفاق اتفاقات إخراج مسلحي تنظيم داعش و«جبهة النصرة» الإرهابيين من مخيم اليرموك جنوب داعش، بأنها «غير دقيقة»، موضحاً أن اتفاق «البلدات الأربع» الذي ينص على خروج «النصرة» «لم يلغ ولم يفشل» وبانتظار تنفيذ المرحلة الثانية منه، وأن خروج داعش يحول دون تنفيذه عدم وجود مكان يذهب إليه مسلحوه مع محاصرة الرقة.

وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش اجتماع عقدته قيادات الفصائل الفلسطينية في مقر المجلس الوطني الفلسطيني في دمشق لدعم ومساندة الشعب الفلسطيني وأهالي القدس ورفض للعدوان والإجراءات الصهيونية حول المسجد الأقصى، قال ناجي: «هناك معلومات غير دقيقة يتم تداولها في بعض وسائل الإعلام، فلا اتفاق أخفق في مخيم اليرموك». وأوضح ناجي، أن مخيم اليرموك يضم ثلاث قوى، وهي: «قوى المقاومة الفلسطينية ومعها حلفاؤها وهم الإخوة السوريون (تسيطر على ٣٠ بالمئة) لأن هذه الأرض سورية تخضع للسيادة السورية، ونحن نعتبر أنفسنا جزءاً من محور المقاومة، عموده الفقري هو سورية، ونحن والإخوة في سورية نتصدى للمسلحين والإرهابيين الذين يدنسون مخيم اليرموك، والقسم الآخر من المخيم «٢٠ بالمئة» يحتله تنظيم جبهة النصرة الإرهابي على امتداد ساحة الريجة وشارع ١٥ هؤلاء محدودي العدد»، مشيراً إلى أن «معلوماتنا تقول إنه لا يوجد سوى ٢٠٠ مسلح من التنظيم ومعهم عائلاتهم ومجموعهم لا يتجاوز ٥٠٠ شخص، هؤلاء شملهم اتفاق المدن الأربع (كفريا الفوعة – مضايا الزبداني)، وفي المرحلة الثانية من الاتفاق كان من المفروض أن يخرج مسلحو النصرة وعائلاتهم من اليرموك ومسلحو بلدات يلدا وببيلا وبيت سحم مع عائلاتهم إلى محافظة إدلب مقابل خروج من بقي في بلدتي كفريا والفوعة وعددهم نحو ٨٠٠٠ مواطن سوري».

مسلحو «النصرة» في مخيم اليرموك (رويترز – أرشيف)

وأوضح ناجي أن المرحلة الثانية من هذا الاتفاق إلى الآن «لم تنفذ، ولكن لم تلغ ولم تفشل، حيث ما زالت في عهدة الدولة السورية وعهدة الراعين لهذا الاتفاق وفي مقدمتهم الجمهورية الإسلامية في إيران، ونحن ننتظر لحظة التنفيذ بمعنى «ساعة الصفر» الأمور جاهزة، مشيراً إلى أن «السلطات السورية أحياناً تدخل بعض المواد التموينية بالتوازي مع إدخال مواد تموينية إلى كفريا والفوعة، وأحياناً تخرج بعض الجرحى والمرضى بالتوازي أيضاً مع جرحى ومرضى من كفريا والفوعة، وهذا فيما يتعلق بالنصرة».

وأشار ناجي إلى أن «القسم الآخر في المخيم «٥٠ بالمئة» يحتله تنظيم داعش الإرهابي، إضافة إلى احتلاله لمنطقة الحجر الأسود ونصف حي التضامن، وهؤلاء (الدواعش) عددهم ٢٠٠٠ مسلح ومع عائلاتهم يصبح العدد كله ٥٠٠٠، وهؤلاء طلبوا منذ سنتين تقريباً أن يخرجوا إلى الرقة، وكان هناك اتفاق في تشرين الثاني من عام ٢٠١٥ أن يخرجوا لكن الاتفاق عطل عندما قُتل قائد ميليشيا «جيش الإسلام» سابقاً زهران علوش في غوطة دمشق الشرقية، وقيل حينها إنه عطل لأسباب لوجستية، ثم جدد الاتفاق في كانون الثاني من عام ٢٠١٦ لكن عند وقوع مجزرة منطقة البغيلية في محافظة دير الزور التي نفذها التنظيم بحق ٤٠٠ من أبناء تلك المنطقة عطل الاتفاق، حيث قالت الدولة السورية إنها لا يمكن أن تقبل بذلك، والآن جدد التنظيم مطالبه بالخروج لكن هذه المرة إلى أين، فكما نعلم مدينة الرقة مطوقة والمعارك في داخلها والبادية السورية حرر الجيش العربي السوري منها ٤٠٠٠٠ كيلو متر مربع، إذاً لا مكان ليأوي إليه التنظيم، ولكن الأمر قيد البحث وعلى الطاولة السورية وعندما تنضج هذه المسألة ويخرج داعش والنصرة يتحرر المخيم بالترافق مع خروج مسلحي يلدا وببيلا وبيت سحم وسيدخل الجيش العربي السوري إلى تلك المناطق، ثم ستصبح كلها آمنة». وأضاف: «ما زلنا ننتظر أن يقول لنا الإخوة السوريون حان تنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق المدن الأربع، وإلى الآن لم يتم الإعلان رسمياً إذا كان الاتفاق توقف أو أخفق».

وفيما إذا كان هناك عمل عسكري في حال أخفقت الاتفاقات، قال ناجي: «العمل العسكري هناك دائماً لدينا القدرة عليه، فنحن «الفصائل» والدولة السورية نريد حماية المباني ولا نريد تدميرها في المخيم».

هرباً من داعش.. عائلات سورية وعراقية تصل إلى مخيم «الهول»

وكالات

أعلنت مسؤولة في «مخيم الهول» للاجئين في محافظة الحسكة أن ٧٣ عائلة سورية نازحة وعراقية لاجئة، وصلت إلى المخيم خلال الأسبوعين الماضيين، قادمة من المناطق الخاضعة لتنظيم داعش الإرهابي في كلا البلدين، بالترافق مع وصول أكثر من ١٤٠ لاجئاً، يعتقد أنهم سوريون، إلى شواطئ قبرص.

ونقلت مواقع معارضة، عن مسؤولة العلاقات العامة في المخيم التابع لما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية، بريفان حسين، قولها أمس: إن «٦٦ عائلة نازحة من محافظتي دير الزور والرقة تتألف من ٢١٨ شخصاً، وسبع عوائل عراقية لاجئة تتألف من ٢٢ شخصاً، وصلوا إلى المخيم «٧٠ كم جنوبي مدينة الحسكة» عبر حاجز «رجم الصليبي» التابع لـ«قوات سورية الديمقراطية– قسد»، وقدمت لهم المساعدات الأساسية.

وسبق أن قالت المسؤولة في المخيم: إن ٢٩ عائلة عراقية لاجئة وسورية نازحة، وصلت إلى المخيم في التاسع من الشهر الجاري.

وتتوافد يومياً عائلات عراقية وسورية إلى المخيم، واصلين من مناطق خاضعة للتنظيم خرجوا منها عبر طرق تهريب هاربين من المعارك الدائرة.

في الأثناء، أفادت سلطات نيقوسيا، حسب وكالة «أ ف ب» للأنباء أن خفر السواحل القبرصي رصد قارباً أمس، على متنه أكثر من ١٤٠ لاجئاً، من المرجح أنهم سوريون، قبالة شواطئ مدينة بافوس في غرب البلاد.

وأكدت الشرطة أن اللاجئين البالغ عددهم ١٤٣ شخصاً منهم ٣١ امرأة و٥٠ طفلاً، وأن القارب انطلق من منطقة مرسين التركية التي يلجأ إليها عدد كبير من السوريين بسبب حدودها المشتركة مع سورية، مشيرة إلى أن كل لاجئ دفع نحو ألفي دولار أميركي للمهربين من أجل العبور وأوقف شخص اشتبه بأنه المهرب.

«حميميم» تؤكد أولوية السيادة السورية

وكالات

في وقت أكدت فيه قاعدة «حميميم» الروسية أمس أولوية «السيادة السورية» خلال تنفيذ اتفاقات تخفيف التصعيد، كثفت «إسرائيل» من مساعيها لدى موسكو من أجل أخذ مصالحها بالحسبان.

واعترض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بشدة على اتفاق «تخفيف التصعيد في جنوب غرب سورية»، والذي توصل إليه الزعيمان الروسي فلاديمير بوتين والأميركي دونالد ترامب قبل أكثر من أسبوعين، معتبراً أن من شأنه أن يعزز الوجود العسكري الإيراني في سورية.

وذكرت قاعدة «حميميم» عبر صفحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» أن «القوات الروسية تضع بالحسبان المصالح الإقليمية، وخاصة «إسرائيل»، خلال تنفيذ الاتفاقيات المبرمة لتخفيض التصعيد في سورية». وأشارت القاعدة إلى أن هذه الاعتبارات «لا تمس سيادة سورية، وهي جوهرية لإيجاد مخرج للأزمة المندلعة منذ أكثر من ست سنوات».

في غضون ذلك، أعلن ممثل جيش الاحتلال الإسرائيلي للعلاقات مع وسائل الإعلام العربية أفيخاي أدرعي، أن «إسرائيل» تعارض مشاركة إيران في عملية تخفيف التصعيد العسكري في جنوب سورية.

وزعم أدرعي في حديث مع وكالة «نوفوستي» الروسية للأنباء، أن بلاده لم تتدخل بالأزمة السورية. وقال: موقف تل أبيب تجاه الأزمة السورية يتلخص في عدم التدخل، وعدم تقديم الدعم لأي طرف فيه، ولكنها تترك لنفسها حق التصرف في حالة وجود محاولات انتهاك الخطوط الحمراء التي وضعتها «إسرائيل» فيما يتعلق بأمنها القومي. وتشمل هذه الخطوط محاولات نقل السلاح والمعدات القتالية المتطورة لتنظيم «حزب الله» وعند حدوث ذلك «نتلقى التعليمات بالتصرف كما يجب».

ولفت إلى أن الشعبة الثانية للموقف الإسرائيلي حيال الأزمة السورية هو ما وصفه بـ«حسن الجوار»، في تغطية على مسعى «إسرائيل» إقامة «منطقة آمنة» في القنيطرة. وشرح، أن حسن الجوار «فكرة لتقديم المساعدات المعيشية والإنسانية لسكان منطقة هضبة الجولان السوريين، هم يعانون من الحرب، نحن موجودون عدة كيلومترات معدودة منهم، نراهم يتعرضون لظروف معيشية مأساوية، لذلك من منطلق الضمير الأخلاقي الإنساني اليهودي نتحرك لمساندتهم فقط على الجانب المدني لكل ما يتعلق بتقديم العلاج الطبي حيث لا توجد مستشفيات لذلك نستقبل الجرحى والأطفال على وجه الخصوص لتقديم العلاج الطبي ونمد يد العون بكل ما يتعلق بالوقود للتدفئة وبأمور تعليمية وأغذية وأدوية إلى آخره».

ورداً على سؤال حول استهداف جيش الاحتلال لمواقع الجيش السوري في القسم المحرر من الجولان العربي السوري دعماً للمسلحين في قتالهم، قال «لقد قلنا أكثر من مرة إن كلمة السر هي «كلمة سيادة»، عندما تخرق السيادة الإسرائيلية (بقذائف من الجانب المحرر من الجولان) فنحن نستهدف مصدر خرق السيادة الإسرائيلية وهذه الطريقة التي تحركنا بها أكثر من مرة».

وأضاف: «في المرات الأخيرة على وجه الخصوص مدافع الهاون أو مدافع الدبابات التي استخدمت في القتال لكن كانت مصدرا لسقوط القذائف على الأراضي الإسرائيلية وخرق السيادة الإسرائيلية قد تم استهدافها».

ونفى أن تكون «إسرائيل» داعمة لطرف على حساب طرف آخر، وقال: «إسرائيل ليست طرفاً في الحرب الدائرة داخل سورية ولا نتدخل فيها، ولكن في نهاية المطاف من يخرق السيادة الإسرائيلية، فنحن نرد بطريقة أو بأخرى ولا نريد أي مواجهة أو أي تصعيد».

حرص واشنطن على قواعدها في سورية يقربها من روسيا ويبعدها عن تركيا

أنقرة محاصرة ما بين اتفاق بوتين ترامب.. وانتصار «النصرة» في إدلب

أنس وهيب الكردي

مع تغيير الوضع في إدلب عقب هزيمة ميليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية»، تقطعت السبل بالسياسة التركية في المنطقة، وباتت أقل قدرة على المناورة. تلا هذا التطور آخر أهم، ألقى بظلاله على الإستراتيجية التركية في سورية، هو: «اتفاق ترامب بوتين»، والذي تلاه تفاهمات نسجتها موسكو مع عمان، والرياض على ضمان مصالحهما بسورية.

تحملت تركيا كلفة كبيرة كي تجلس طرفاً ثالثاً كامل الحقوق على طاولة أستانا، متزعمةً بذلك الدول الداعمة للمعارضة في المفاوضات، لتجد نفسها خلال أقل من سبعة أشهر من انطلاق العملية، معزولة مجدداً وعلى الهامش، بعد أن عقدت موسكو مع الرياض اتفاقاً عبر القاهرة، حول الغوطة الشرقية بمحيط دمشق. جاء اتفاق الغوطة الشرقية استكمالاً لاتفاق جنوب غرب سورية الذي توصل إليه الرئيس الأميركي دونالد ترامب والروسي فلاديمير بوتين على هامش قمة مجموعة العشرين بمدينة هامبورغ الألمانية. ونص اتفاق توصلت إليه روسيا وتركيا وإيران في اجتماع «أستانا ٥» أوائل شهر أيار الماضي، على إقامة أربع مناطق تخفيض تصعيد على الأراضي السورية في كل من درعا والسويداء، إدلب، ريف حمص الشمالي، غوطة دمشق الشرقية.

وتتحضر واشنطن وموسكو كذلك لإطلاق هدنة ثالثة في ريف حمص الشمالي. بذلك، خرجت ثلاث مناطق خفض التصعيد من العملية الجارية في أستانا، باستثناء إدلب، والتي لم يعد هذا الوصف ينطبق عليها، بعد أن دحرت «هيئة تحرير الشام» «وعمادها «جبهة النصرة» الإرهابية» مسلحي «الأحرار» منها. هكذا، باتت ادلب، منطقة خاضعة لتنظيم إرهابي دولي، يخضع الاتفاق حولها إلى تفاهمات روسية أميركية مباشرة. وتجلت هذه الحقيقة بالنسبة للأتراك، من تأكيدات القاعدة الروسية الجوية في حميميم. وكتبت القاعدة على صفحتها الرسمية بموقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»: «لن يكون مصير مدينة إدلب مختلفاً عما حصل في مدينة الموصل في العراق في حال سيطرة تنظيم النصرة على كامل المنطقة». ونبهت إلى أن السكان المحليين سيكونون «الخاسر الأكبر» من معركة استعادة السيطرة على مدينة إدلب في حال سيطرت عليها تنظيمات «النصرة»، وأشارت إلى أن القوات الروسية ستضطلع بـ«دور مباشر» في معركة إدلب أسوة بما جرى في تدمر، ومناطق ريف حمص الشرقي.

ومع عودة تسوية الأزمة السورية «مسألة ما بين الكبار»، أي إن حلها سيجري ما بين الروس والأميركيين، سيجد الأتراك أنفسهم وقد جاء بهم الأميركيون إلى الطاولة بعد ترتيب شكلها، مكان جلوسهم، حصتهم، والمصالح التي سيقر لهم بها.

لذلك لم يكن خارج عن السياق، لجوء تركيا إلى تسريب قائمة مواقع القوات الأميركية وقواعدها في سورية. لقد تولى الأتراك القيام بهذه الخطوة في مسعى منهم للتشويش على المفاوضات ما بين موسكو وواشنطن الجارية بشأن تبادل الاعتراف بمناطق نفوذهما عبر المنطقة. أراد الأتراك من التسريب تحذير طرف ثالث «ربما إيران» من وصول المفاوضات الروسية الأميركية وراء الكواليس، إلى هذه النقطة. ربما هذا ما جعل الرئيس الروسي، يدفع مؤخراً، بالبروتوكول الملحق باتفاقية المبرمة بين موسكو ودمشق حول نشر القوات الجوية الروسية في سورية، إلى مجلس النواب الروسي «الدوما» للمصادقة عليه، علماً أن المستند تم توقيعه بداية العام ٢٠١٧ الجاري.

ولا يخفى أن الكرملين تقلصت حاجته إلى لعب الورقة التركية من أجل الضغط على واشنطن «وبطبيعة الحال الورقة الإيرانية أيضاً» بعد نجاح بوتين في انتزاع صفقة، لا تزال سرية وغير واضحة المعالم، مع الرئيس الأميركي. أما الأميركيون الذين يستعدون للاحتفال بانتزاع «قوات سورية الديمقراطية– قسد» مدينة الرقة من يد داعش، فقد باتوا أكثر إدراكاً لفوائد التعاون مع روسيا، والذي يشكل ضمانة لبقاء قواعدهم العسكرية في شرق سورية إذا ما تبخر الدعم في بغداد للوجود العسكري الأميركي على أراضي العراق، في حال خسر رئيس وزراء العراقي حيدر العبادي الانتخابات البرلمانية المقبلة في العام ٢٠١٨. ستساعد هذه القواعد، إذا ما قيض لها أن تستمر على الأرض السورية، الولايات المتحدة على تقليل اعتمادها على قواعد تركيا الحربية، وبالتالي تفقد أنقرة إحدى أوراق الضغط على الولايات المتحدة. باختصار ستتقلص أهمية قاعدتي أنجرليك وقونية التركيتين.

الأكثر إخلالاً بمصالح أنقرة وأمنها، أن الولايات المتحدة ستحتاج للمحافظة على مصالحها في شرق سورية إلى تطوير تعاونها مع «قسد»، التي تتشكل من خليط ميليشياوي تقوده «وحدات حماية الشعب» الكردية. وسيكون على واشنطن توفير مظلة أمنية لهذا التشكيل تقيه من التهديدات التركية، علماً أن أنقرة تعتبر الوحدات بمثابة «امتداد سوري» لحزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا.

وربما قرعت زيارة نائب قائد التحالف الدولي روبرت جونز الأحد إلى مدينة عين عيسى بريف الرقة الشمالي، الأجراس في أنقرة، وبالأخص تعهده دعم التحالف الدولي للمجلس المدني في مدنية الرقة الذي شكلته «قسد»، وتأكيده أن مهمة التحالف في سورية لن تنتهي بعد طرد داعش من مدينة الرقة، متحدثاً عن عمل أكبر ينتظر التحالف بعد الرقة، وتشديده على مواصلة التعاون مع «قسد» حتى إلحاق «هزيمة نهائية» بداعش.

الزيارة ترافقت مع مسعى رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة جوزيف دانفورد إلى طمأنة أنقرة وجذبها مجدداً نحو الإستراتيجية الأميركية في المنطقة. إذ لفت إلى أن «قسد» تطهر شمال سورية من تنظيم داعش الإرهابي، بدعم أميركي»، لافتاً إلى أن بلاده تبذل قصارى جهدها لتخفيف المخاوف التركية إزاء الدعم الأميركي لهذا الكيان، وشدد على أن «أي حل سياسي أو عسكري في سورية، سيتم من خلال الأخذ بعين الاعتبار مصالح تركيا على المدى البعيد من الناحية الأمنية»، لكن بدا أنه يعقد صلة ما بين ذلك وبين انضباط أنقرة ضمن حلف شمال الأطلسي حيث علق على سؤال حول صفقة شراء تركيا لمنظومة إس ٤٠٠ المضادة للجو، قائلاً: «لا صحة للأخبار الواردة في هذا الاتجاه، فتركيا لم تشتر المنظومة»، واستدرك محذراً: «لكن لو فعلت ذلك، لأثار هذا الوضع قلق واشنطن».

تفجير سيارة مفخخة مستهدفاً تجمعاً كبيراً لـ«النصرة» في إدلب (عن الإنترنت)

ميليشيا «شهداء القريتين» تقر بوقف الدعم الأميركي عنها

الوطن- وكالات

أقرت ميليشيا «لواء شهداء القريتين»، أمس أن قوات «التحالف الدولي»، الذي تقوده أميركا أوقفت الدعم المالي والعسكري عنها، وقطعت جميع الإمدادات لقتالها الجيش العربي السوري، وأكدت أنها تدرس الحلول المتاحة لها.

ونقلت وكالات معارضة، أمس، عن عضو في المكتب الإعلامي لـ«شهداء القريتين» التابعة لميليشيا «الجيش الحر» المدعو أبو عمر الحمصي: إنهم يرفضون أي تعامل مع قوات التحالف، وتابع: «إلا إذا تغيرت نظرتهم لقتالنا وقضيتنا»، مشيراً إلى أن الأخيرة اشترطت عدم الاشتباك مع قوات الجيش العربي السوري «نهائياً»، إلا في حال تقدمت لمقرات ميليشيا «شهداء القريتين».

وأوضح الحمصي، أن مسلحي «شهداء القريتين» في مناطق اللجاة بمحافظة درعا، والبتراء في القلمون الشرقي بريف دمشق، كما ينتشرون من منطقة الزقف شرقا إلى بئر محروثة غرباً في البادية السورية، مشيراً إلى أنهم يدرسون الحلول المتاحة لهم، لعدم الاعتماد على الدعم الخارجي.

وكانت ميليشيا «شهداء القريتين»، أفادت في بيان لها الأحد، برفضها الجهة الداعمة، بسبب عدم دعمها لقتال الجيش العربي السوري، وأكدت أنها ستستمر في مواجهة الجيش من عدة جهات في المنطقة الجنوبية.

وكان قائد القوات الأميركية الخاصة الجنرال توني توماس، أقر قبل أيام بأن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي آي إيه» أنهت برنامجها لدعم الميليشيات المسلحة والذي بدأته منذ أربع سنوات، بعد تقرير لصحيفة «واشنطن بوست» الأربعاء، أكد أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب «اتخذ هذا القرار منذ نحو شهر بعد لقائه مدير الـ«سي آي إيه» مايك بومبيو ومستشار الأمن القومي الجنرال هربرت ريموند ماكماستر».

وقال توماس حينها أمام المنتدى الأمني السنوي في آسبن بولاية كولورادو: إن «القرار اتخذ حسب اعتقادي استناداً إلى تقييم لطبيعة البرنامج وما نحاول أن نحققه ومدى قابليته للاستمرار».

وتابع: «على الأقل فيما أعلم عن هذا البرنامج وقرار إنهائه لم يكن أبداً استرضاء للروس».

وسبق للصحفي الأميركي المختص في مجال التحقيقات ريك ستيرلينغ، أن قال بأن برنامج أميركا لتدريب وتسليح ما يسمى «المعارضة المعتدلة» غير قانوني حتى بالنسبة لها لأنه هدر للمال العام، حيث تم إنفاق نحو ٥٠٠ مليون دولار أميركي من أموال دافعي الضرائب الأميركية بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ لتدريب ٥٤ عنصراً مما يسمى «المعارضة المعتدلة» لينضم معظمهم لاحقاً إلى تنظيم جبهة النصرة التابع لتنظيم القاعدة المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية.